البرلمانيون العرب دانوا التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية

# الخرافي : العرب بحاجة ملحّة إلى الشفافية والصراحة ومعالجة أخطاء الماضي

| الدوحة - من موفد
مجلس الأمة عايض البرازي |

أعرب رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي عن أمله في أن تتسم المرحلة المقبلة بالشفافية والصراحة تجاه القضايا العربية، وان تعالج الأخطاء التي واكبت المرحلة الماضية.

وقال الخرافي في تصريح صحافي في ختام أعمال المؤتمر الـ 17 للاتحاد البرلماني العربي : «من شأن الشفافية والصراحة والنقاش البناء أن يصل بنا إلى الأهداف المرجوة من أي تجمع عربي».

وأوضح الخرافي ان البيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي هو المهم بل المهم التقيد بما جاء به وترجمته على أرض الواقع بحيث ترتقي البرلمانات العربية إلى المستوى المؤمل منها على المستوى العربي.

ورأى الخرافي أن الحاجة ماسة إلى وجود قاعدة «الحوار والصراحة» لعمل البرلمانات العربية والتي هي القاعدة الشرعية الموازية للسلطة التنفيذية التي يتطلب منها الاستماع للمطالب البرلمانية خصوصاً التي تتعلق بالقضايا الشعبية.

وأعرب عدد من النواب عن أملهم في أن تتم معالجة الأخطاء التي مست المواطن العربي خلال المرحلة السابقة وان يكون هناك احترام للرأي والرأي الآخر والحفاظ على حقوق الإنسان.

وقال النائب علي الدقباسي ان معالجة تلك الأخطاء التي تلامس واقع الحياة اليومي للمواطن العربي كفيلة برفع الوعي تجاه الأخطار المحدقة التي تمس الأمن القومي العربي.

وأوضح الدقباسي أن ذلك يتطلب من قادة الدول العربية ضرورة الحث على احترام حقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر، وذكر أن المؤتمر شهد العديد من المدخلات التي تمس الواقع العربي الراهن، مؤكدا ان رأي الأغلبية الشعبية يعد صمام الآمان للدول التي تسعى إلى رقي ورفعة شعوبها.

من جانبه حمل النائب صالح عاشور الحكومات العربية مسؤولية ما يجري في الدول العربية من مشكلات سياسية واجتماعية الأمر الذي يتطلب من تلك الحكومات سرعة البت فيها وحسمها.

ونوه عاشور إلى ضرورة إعطاء قضايا حقوق الإنسان والحريات والمشاركة الشعبية اهتماما بالغا لكونها مطالب شعبية ولابد الانتهاء منها، مشيرا إلى ان هذه المرحلة الدقيقة تتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي من أجل الالتفات إلى التنمية الشاملة والمستدامة للنهوض بالدول العربية.

وقال النائب الدكتور علي العمير : ان «البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي شهد توافقا بما جاء به حيث لامس جميع القضايا التي تواجه الأمة العربية إضافة إلى تناوله القضايا العربية التي فرضت نفسها على الساحة العربية».

وأكد العمير أن المؤتمر جدد دعوته إلى التضامن العربي المنشود بما يخدم المصالح العربية المشتركة.

وأعرب عن أمله بترجمة ما جاء به البيان الختامي للمؤتمر على أرض الواقع إذ ان الأمة العربية بحاجة إلى التكاتف وإيجاد الحلول الناجعة للقضايا التي تعاني منها.

وكان البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الـ 17 للاتحاد البرلماني العربي الذي استمر ليومين أدان التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لمختلف الأقطار العربية ومحاولة توجيه النظام السياسي العربي.

ووجه التحية للشعب التونسي، متمنيا أن يتمكن من النهوض بمسؤوليات بناء دولة القانون المرتكزة على توسيع المشاركة وتعميق الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والنهوض الاقتصادي.

وأعلن عن تضامنه الكامل مع الشعب المصري في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها واستعادة استقراره وأمنه ووضع الأسس الكفيلة بنهوضه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأعرب عن القناعة الراسخة بأن التضامن العربي يشكل القاعدة الأساسية التي لاغنى عنها لتعزيز قدرات الدول العربية وتوفير مقومات التنمية الشاملة.

وأكد على ضرورة تحييد الخلافات السياسية العربية بين الدول وتكثيف الزيارات والتي تساعد على تخفيف الاحتقان السياسي وكسر حدة الخلافات العربية.

وناشد القمة العربية المقبلة التي ستعقد في بغداد دراسة الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية ووضع استراتيجية مرنة لضمان الاستقرار الداخلي في البلدان العربية انطلاقا من مبادئ التضامن العربي.

ودعا إلى إنشاء لجنة من رؤساء البرلمانات العربية لاتخاذ المبادرات في ما يتعلق بتعزيز الثقة في العلاقات العربية.

وأكد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب بالمنطقة من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال واستعادة حقوقها المشروعة وفقا للمواثيق الدولية، مجددا دعمه لمبادرة خادم الحرمين الشريفين في إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأدان عدم انضام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مؤكدا الرابطة العضوية بين وجود سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط وعملية نزع أسلحة الدمار الشامل بما يؤدي إلى الاستقرار وتوفير الأمن الحقيقي لكل دول المنطقة.

وعبر البيان عن قلقه البالغ للانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، داعيا جميع فصائل العمل الفلسطيني وقواه الفاعلة إلى الارتقاء إلى المستوى الأحداث والتوجه الصادق إلى إعادة اللُحمة بين صفوفها كطريق وحيد لمواجهة التطرف والتعنت الإسرائيلي.

وفي ما يتعلق بالسودان رفض البيان قرار المحكمة الدولية بحق الرئيس السوداني ويعتبره خرقا فاضحا وانتهاكا للسيادة الوطنية ويمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

وحول الشأن اللبناني أكد دعم واستقرار لبنان وسلامة التعايش السلمي وقيام حكومة إنقاذ وطني تعمل على تعزيز الحوار وترسيخ الوفاق الوطني والنهوض الاقتصادي.

الخرافي والوفد البرلماني خلال مأدبة غداء أقامها السفير الكويتي في الدوحة على شرفه

○ الدقباسي : لنعالج الأخطاء التي تلامس واقع الحياة اليومية للمواطن العربي

○ العمير : علينا ترجمة ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر إلى أرض الواقع

○ ليضع الشعب المصري أسس نهوضه السياسي والاقتصادي والاجتماعي

○ ترسانة إسرائيل النووية... عائق أمام تحقيق السلام

○ قرار المحكمة الدولية بحق البشير... انتهاكا للسيادة الوطنية

○ عاشور : المرحلة الدقيقة تتطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي

اقترح عدم التقيّد بعنوان السكن في المستوصفات

# الحويلة يسأل 5 وزراء عن «الوفرة»: لماذا لا توفرون خدمات على «طريق الخطر»؟

وجه النائب الدكتور محمد الحويلة اسئلة الى 5 وزراء حول اهمال الخدمات على طريق الوفرة ما يعرض رواده للخطر والحوادث.

وقال الحويلة ان طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده ما سبب العديد من الحوادث التي راح ضحيتها العديد من الابرياء اضافة الى أن هذا الطريق الحيوي والذي يمتد على نحو 40 كيلو مترا يفتقر الى العديد من الخدمات التي يحتاجها مرتادو هذا الطريق.

وفي سؤاله لوزير الاشغال وزير الدولة لشؤون البلدية طالب الحويلة بالآتي:

-1 هل توجد هناك نية لديكم لانشاء طريق سريع وبمواصفات عالية بدلا من الطريق الحالي المؤدي للوفرة؟ والذي سيخدم من قبل ساكني ضاحية صباح الاحمد مستقبلا، حيث يعاني هذا الطريق الذي يعمل بحارتين فقط من كثافة السيارات والشاحنات اضافة الى الارتال العسكرية التي تستخدمه ما يشكل ضغطا على ارضية الطريق وازدحاما لمستخدميه.

نأمل افادتي ان كانت هناك اي دراسات قد عملت لهذا الشأن وان كانت هناك ميزانية قد رصدت لهذا الطريق الحيوي.

-2 لماذا لم تقم الهيئة العامة لشؤون الزراعة بزراعة مصدات للغبار تحد من زحف التربية على طريق الوفرة الامر الذي يتسبب بحوادث عديدة تذهب ضحيتها أرواح بريئة نتيجة هذا الإهمال؟

نأمل إفادتي عن خطة الوزارة حول هذا الموضوع مع كافة الوثائق والبيانات.

أما في سؤاله لوزير الداخلية فقال:

لماذا لا تقوم وزارة الداخلية بانشاء مركز امني متكامل ومجهز بالافراد والآليات على طريق الوفرة لحماية مرتادي هذا الطريق الحيوي من المستهترين بدلا من النقطة الامنية الحالية المهجورة؟

وفي سؤال وزير الصحة:

لماذا لم تقم الوزارة حتى هذا التاريخ بعمل مركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالاجهزة والمواد الطبية؟ ويعمل به اطباء طوارئ ومسعفون اضافة الى مهبط للطائرات المروحية لنقل الحالات الطارئة على طريق الوفرة بالرغم من كثرة مرتادي هذا الطريق سواء من قبل اصحاب المزارع او اصحاب قسائم وبيوت صباح الاحمد اضافة الى اصحاب الشاحنات المترددة على هذا الطريق بشكل كثيف (شاحنات الدراكيل- شاحنات الانشاءات- شاحنات المنتجات الزراعية).

نأمل افادتي عن خطة الوزارة تجاه هذا المركز مرفقة بكل الوثائق والبيانات حول هذا الموضوع.

وكان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل نصيب على التساؤل:

لماذا لا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق الجمعيات التعاونية بانشاء سوق متكامل مزود بالسلع والخدمات التي تخدم مرتادي طريق الوفرة؟

نأمل افادتنا عن هذا الموضوع وهل في نية الوزارة القيام او الايعاز للجمعيات التعاونية بإنشاء هذا السوق؟

وختم الحويلة بسؤال لوزير النفط وزير الاعلام:

لماذا لا تقوم شركة البترول الوطنية بانشاء محطة للوقود على طريق الوفرة وتزود بكافة الخدمات نظرا لان هذا الطريق الحيوي يفتقر لمثل هذه المحطة؟

نأمل الافادة ان كانت لدى الوزارة خطة لعمل مثل هذه المحطة.

وفي سياق آخر، طالب النائب الدكتور محمد الحويلة بالعلاج في المستوصفات بالبطاقة المدنية بغض النظر عن مكان السكن.

وقال الحويلة: لوحظ في الآونة الاخيرة من قبل مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات عدم اجراء الكشف الطبي على المرضى لكونه يتبع منطقة صحية اخرى وكثيرا ما يصادف المواطنين والمقيمين عند زيارة اقاربهم في مختلف مناطق الكويت ان تطرأ حالة مرضية تتطلب مراجعة اقرب مستوصف او مستشفى، وتسهيلا على المواطنين في تلقي العلاج اللازم، لذا فانني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تقديم الخدمات الصحية العلاجية والوقائية في مراكز الرعاية الصحية الاولية والمستشفيات للمواطنين والمقيمين بغض النظر عن اماكن سكنهم ويكتفي بتقديم صورة البطاقة المدنية او اي اثبات شخصية اخر».

○ مطلوب طريق بديل يخدم السكان ومصدات من «الزراعة» لمواجهة الغبار

○ إنشاء مركز أمني لحماية مرتادي الطريق ومركز إسعاف لإنقاذ المصابين

○ يفتقد سوقاً تعاونيا ومحطات بنزين

# الموزري «يستقبل» الحمود بـ 19 سؤالاً عن ميزانية «الداخلية»

في اليوم الأول لتسلمه الوزارة، وجه النائب شعيب الموزري 19 سؤالاً إلى وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بشأن زيادة بعض بنود المصروفات عن الاعتمادات المالية، وعدم تحصيل الوزارة للإيرادات المقدر تحصيلها، وتدني الانفاق على المشاريع الإنشائية، وتنفيذ الوزارة لبعض الأعمال دون غطاء قانوني.

وجاء في الأسئلة ما يلي:

أورد مشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2009/2010 أنه قد تم ادراج مبلغ 775.851.000 دينار لميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية 2009/2010 تم توزيعها على أبواب الميزانية كالتالي:

المرتبات (649.976.000 دينار)، المستلزمات والخدمات (50.240.000 دينار)، وسائل اتصال والمعدات والتجهيزات (35.485.000 دينار)، المشاريع الإنشائية والصيانة (12.300.000 دينار)، المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية (27.850.000 دينار).

وقد تم تعزيز الميزانية بمبلغ 9.491.838 دينارا.

وتحقيقا للرقابة البرلمانية كان الواجب علينا تقييم أداء وزارة الداخلية من الناحية المالية ومتابعة مدى التزامها بتصحيح جميع الملاحظات التي أوردها ديوان المحاسبة في تقاريره عن فحص الحساب الخاص في الوزارة، وكذا استيضاح مدى التزام الوزارة بالضوابط والقواعد المنظمة للأداء المالي للوزارة.

فإن الأمر يستوجب استيضاح خطط وسياسات الوزارة لتنفيذ مشروعها ومدى وفائها لالتزاماتها الواردة ببرنامج عمل الحكومة المقدم.

لذا يرجى التكرم بالرد على ما يلي، على أن يأتي الرد مدعما بالمستندات المرتبطة وذات الصلة:

1 - هل حصلت وزارة الداخلية الايرادات المقدر تحصيلها والمدرجة بميزانية 2009/2010؟ وما البنود التي لم يتم تحصيل ايراداتها المقدرة؟

2 - ما الأسباب والمبررات لعدم تحصيل الإيرادات المقدر تحصيلها؟ يرجى ابراز المعوقات والصعوبات التي واجهت التحصيل.

3 - ما الخطط والسياسات التي تنوي وزارة الداخلية اتخاذها لتنمية ايراداتها وتنويع مصادرها؟

4 - ما أسباب عدم دقة مبالغ المخالفات المرورية لنظام الكاميرات المرورية وعدم توافقها مع عدد المخالفات المسجلة؟

5 - ما أسباب تدني الايرادات المحصلة نظير المخالفات المرورية الواجب تحصيلها وتراكمها منذ 1991 وحتى الآن؟

> بالمخالفة لتوجيهات الدولة وسياساتها التي تقتضي بضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام:

6 - جاء المصروف الفعلي لوزارة الداخلية لبعض بنود وأنواع المصروفات بزيادات عالية عن الاعتمادات المالية المدرجة بالميزانية وبنسب ملموسة ما مبررات وأسباب التجاوز؟

7 - ما الأسباب والمبررات لزيادة الانفاق الفعلي لبعض بنود وأنواع المصروفات عن الاعتمادات المالية المدرجة لها بالميزانية؟

8 - ما الأسباب لتدني الانفاق وعدم تنفيذ العديد من المشاريع الانشائية بالوزارة وظهور كامل اعتماداتها كوفر بالحساب الختامي للسنة المالية 2008/2009؟

9 - ما أسباب مغالاة وزارة الداخلية في تقدير الاعتمادات المالية لبعض بنود وأنواع مصروفاتها وعدم استخدام إلا الجزء اليسير منها بالحساب الختامي؟

ولماذا لم تقم وزارة الداخلية بالاسترشاد بأرقام المنصرف الفعلي للسنوات المالية المنقضية لدى تقدير الاعتمادات وذلك بالمخالفة للتعليمات المالية لوزارة المالية؟

10 - ما أسباب استحداث وزارة الداخلية مشاريع انشائية لم تكن مدرجة ضمن أولويات الوزارة ولم يكن من المخطط تنفيذها خلال السنة المالية 2009/2010؟

> ومن أجل تقييم مدى التزام الوزارة بالقوانين والضوابط والقواعد المنظمة يرجى الرد على ما يلي:

11 - ما أسباب عدم التزام الوزارة بالحصول على موافقة الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة على بعض أعمال الوزارة بالمخالفة للقانون رقم 30/64 في شأن انشاء ديوان المحاسبة؟

12 - ما أسباب تنفيذ الوزارة الأعمال دون طرحها في مناقصات عامة ودون الحصول على موافقة لجنة المناقصات المركزية بالمخالفة للقانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة؟

13 - ما أسباب تنفيذ الوزارة بعض الأعمال دون غطاء قانوني؟

14 - ما أسباب عدم استرشاد الوزارة بالأسعار السوقية السائدة عند الترسية على العطاءات غير الأقل سعراً؟

15 - ما أسباب عدم تطبيق الوزارة الشروط الجزائية الواردة ببنود التعاقد وعدم فرض غرامات التأخير على الشركات المخالفة لبنود العقود المبرمة؟

16 - ما أسباب استمرار عدم تحصيل المبالغ التي سبق صرفها كعهد نفقات علاج لمدد طويلة دون تسوية أو تحصيلها ولمدة طويلة؟

17 - ما أسباب تجزئة الوزارة بعض صفقاتها عن النصاب الموجب للعرض على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وإدارة الفتوي والتشريع؟

وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتلافي هذه المشكلة؟

18 - ما الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها وزارة الداخلية لتحري وتقصي أسباب المخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة في تقاريره؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع تكرار الملاحظات؟

19 - ما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لتحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب عن استمرار ملاحظات الديوان وتكرارها من سنة مالية إلى أخرى؟

○ ما مبررات عدم تحصيل الإيرادات المقدر تحصيلها؟

○ لماذا زادت بعض المصروفات عن الاعتمادات المدرجة في الميزانية؟

○ لِمَ لم تلتزم الوزارة بالحصول على موافقة «المحاسبة» المسبقة؟

جمعية أبوحليفة التعاونية
Abu Halifa Co-op Society

إعلان

تعلن جمعية أبوحليفة التعاونية عن طرح عدد من الفروع للاستثمار من قبل الغير من أصحاب الاختصاص بناء على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وذلك على النحو التالي:

| م | نوع النشاط | المساحة | القيمة الإيجارية | الموقع |
|---|---|---|---|---|
| ١ | مأكولات خفيفة (عربة ذرة) | ٨٠ سم عرض × ١٢٠ سم طول | ١٥٠ د.ك | السوق القديم |
| ٢ | بيع وتسويق بطاقات مسبقة الدفع | ٧,٥ م٢ | ٢٥٠ د.ك | السوق القديم |
| ٣ | البيض والدواجن المجمدة والمبردة | ١٥ م٢ | ١٥٠ د.ك | السوق القديم |
| ٤ | مأكولات خفيفة (سندويشات) | ٣٣ م٢ | ٢٥٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور الأرضي |
| ٥ | مطعم | ٢١٤ م٢ | ١٣٠٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور الأرضي |
| ٦ | حلويات ومعجنات | ٤٢ م٢ | ٤٠٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور الأرضي |
| ٧ | مأكولات خفيفة (فلافل وسمبوسك) | ٣٣ م٢ | ١٢٥ د.ك | مجمع الفروع - الدور العلوي |
| ٨ | صيانة الأجهزة الالكترونية، حاسب آلي، | ٣٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور العلوي |
| ٩ | زجاج وبراويز | ٣٩ م٢ | ١٨٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور العلوي |
| ١٠ | الطيور وأسماك الزينة | ٤٠,٥ م٢ | ١٦٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور العلوي |
| ١١ | صيانة (هواتف نقالة) | ١٠٠ م٢ | ٣٥٠ د.ك | مجمع الفروع - الدور العلوي |
| ١٢ | ملحمة | ٣٥ م٢ | ٢٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٣ | مسمكة | ٢٣ م٢ | ٢٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٤ | حلويات ومعجنات | ١٩ م٢ | ٤٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٥ | حلويات ومعجنات (بقلاوة) | ١٢,٥ م٢ | ٤٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٦ | حلويات ومعجنات | ١٣ م٢ | ٣٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٧ | مأكولات خفيفة (عربة ذرة + نفيش) | ٣,٥ م٢ | ١٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٨ | هدايا وكماليات وإكسسوارات | ٣٤ م٢ | ٣٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ١٩ | حلويات ومعجنات | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٠ | اكسسوارات | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢١ | هواتف | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٢ | حلويات (شوكولاته) | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٣ | حلويات (حلويات شعبية) | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٤ | حلويات | ١٤ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٥ | مأكولات خفيفة (بطاطا وذرة) | ١٠ م٢ | ١٥٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٦ | العصائر والآيس كريم | ٣متر × ١,٥م | ١٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٧ | مأكولات خفيفة (بنك وترمس) | ١ متر × ١,٢٥٠م | ٨٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الدور الأرضي |
| ٢٨ | الساعات وتصليحها | ٣٧,٥ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الميزانين |
| ٢٩ | عبي وملافع | ٤٥ م٢ | ٢٠٠ د.ك | السوق المركزي الجديد - الميزانين |

فعلى السادة الراغبين من ذوي الاختصاص التقدم بالطلبات المدونة بالمستندات المطلوبة على النموذج المعد لدى إدارة الجمعية أثناء الدوام الرسمي للإدارة نظير رسم قدره (٥٠ د.ك) غير قابل للرد، وذلك وفق الشروط التالية:

١ - أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص وممن يمارسون النشاط بأنفسهم ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول للنشاط المقدم له.
٢ - تقدم الطلبات بالظرف المغلق والمختوم بناء على تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
٣ - يلتزم مقدم الطلب بدفع شيك مصدق بمبلغ وقدره (٢٥٠ د.ك) حسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استرداده في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الايجارية المعتمدة عند التعاقد.
٤ - تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
٥ - سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مادي للجمعية على أن يكون بشيك مصدق واحد فقط.
٦ - سوف يتم الاختيار النهائي بحضور مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في موعد يحدد في حينه.
٧ - من سيقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية خلال أسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد وإلا يعتبر طلبه لاغيا ويصبح مبلغ التأمين حقا خالصا للجمعية.
٨ - تطبق أحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٩ بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
٩ - أن يقدم طالب الاستثمار إقرار وتعهد بعدم وجود أي نشاط لدى الجمعية مستثمرا من قبله حاليا، وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.

● تقدم الطلبات اعتبارا من اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٢/٩ وحتى نهاية دوام يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٢/١٧ ولن يلتفت للطلبات التي تقدم قبل أو بعد الموعد المحدد.

المستندات المطلوبة :
● صورة البطاقة المدنية. ● صورة اعتماد توقيع ساري المفعول. ● صورة عن الرخصة التجارية.

مجلس الإدارة